بغير معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم
الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك
غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشيء غير متناول لغير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز
به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا
بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار
الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها
في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون
فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر
المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى
انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت

انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس
المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر
الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت
بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه
تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت
التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف
اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب
سيبويه فان فيه اختلافا كثيرا

مبحث النكرة

النكرة ما وضع
لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج المعرفة

مبحث اسماء العدد

اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت

(حاشية: بين اصنافها)

Copyright © King Saud University